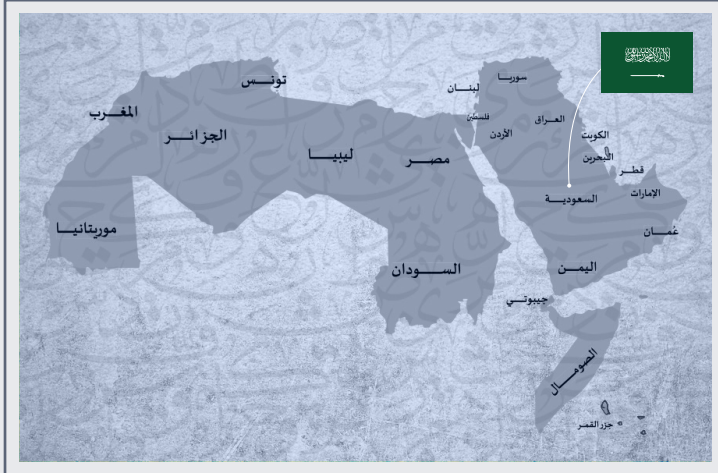




دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية





دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية

دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية

إعداد

د. سعيد علي الأطاع



دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية
(دراسة حالة السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية)

الطبعة الأولى

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٦ هـ
الأصلع ، سعيد علي
دراسة حالة السياسات اللغوية في الدول العربية، دراسة حالة
السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية. / سعيد علي
الأصلع. - الرياض، ١٤٤٦ هـ

٤٤ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم. - (التخطيط اللغوي؛ ٨)

رقم الإيداع : ١٥٩٠٤ / ١٤٤٦

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨٥٢٥-٠٧-٤

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف، ولا تعكس - بالضرورة - رأي المجمع.

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقياً، أو تداولها تجارياً.



هذه الطبعة إهداء من المجمع،
ولا يُسمح بنشرها ورقمياً، أو تداولها تجارياً.



محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة المجمع	٧
نبذة عامة عن المملكة العربية السعودية.	١١
اللغة العربية في السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية.	١٦
منهجية الدراسة.	١٨
النتائج.	٢٢
المراجع.	٤٠
شكر وتقدير	٤٣



مقدمة المجمع

الأساس اللغوي من أهم الأسس التي تقوم عليها الحضارات والثقافات، وتنبني عليها هوية الأفراد والأمم.

وقد كانت الدول العربية واعية بهذا الأساس، ومدركة لتحدياته، فعملت - منذ وقت مبكر - على سنّ الأنظمة، وسكّ القرارات، وبناء السياسات اللغوية التي تحفظ للشعوب العربية هويتها، وتعزّز تميّزها، وتُعَلّي مكانتها؛ حيث قامت الدول العربية بجهود حثيثة، تظافرت فيها جهود المؤسسات الرسمية ومكونات المجتمع المدنية للحفاظ على بقاء اللسان العربي، واستقلالية الإنسان العربي، بما يملك من إرث حضاري معرفي يمتد لعشرات القرون.

ويأتي ضمن سياق بناء السياسات اللغوية في الدول العربية قرار تأسيس (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية)، لإنشاء المجمع جزء من السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية؛ حيث جاء في قرار تأسيسه الصادر من مجلس الوزراء أن من مهام المجمع: "وضع السياسات، والإستراتيجيات، والخطط، والبرامج المتعلقة بنشاط اللغة العربية".

(ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية) معنيّ بإجراء الدراسات والبحوث ونشرها، وإصدار التقارير الدورية عن حالة اللغة العربية ومؤشراتها، والإسهام في

رقمنة المخطوطات. وانطلاقاً من إيمان المجمع بقيمة التخطيط اللغوي عمل على تنفيذ مشروع: (منظومة السياسات اللغوية في الدول العربية)، وتقوم فكرته على جمع السياسات اللغوية المعلنة، الصادرة من جهات رسمية في الدول العربية، منذ عام (١٩٩٠م) إلى عام (٢٠٢٢م)، وتصنيف هذه القرارات وفقاً لمجالاتها، وتواريخ إصدارها، ونحو ذلك. ويتضمن المشروع إطلاق منصة رقمية تتيح هذه البيانات للباحثين والمختصين للاطلاع على القرارات كافة. ومن أبرز مخرجاته: إطلاق تقرير عام عن وضع السياسات اللغوية في الدول العربية؛ سعيًا إلى مراجعة الواقع، واستشراف المستقبل، إضافةً إلى إقامة ندوة دولية لمناقشة هذه المعطيات.

وقد عمل فريق العمل في المشروع على جمع القرارات والسياسات الرسمية المعلنة في الدول العربية، وقد بلغت قرابة الألفي قرار، ثم عمل على تصنيفها، وفقاً لعدة تصنيفات، منها تصنيفها وفقاً لمجالات القرارات، ووفقاً لتواريخ صدورها، ووفقاً لأعدادها في كل دولة، ووفقاً لأنواع التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه، ووفقاً لأهداف التخطيط اللغوي الذي تنتمي إليه. ويشتمل التقرير الختامي على دراسة التاريخ اللغوي للدول العربية، ودراسة أهم التحديات اللغوية التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات والحلول التي تسعى للنهوض باللغة العربية في مجالات الحياة المتعددة.

يأتي هذا التقرير ضمن سلسلة مشروع السياسات اللغوية في الدول العربية، وقد أعد هذا التقرير خبير- أو أكثر- من الخبراء اللغويين في الدولة؛ تحرياً للدقة والمعرفة التفصيلية بالواقع اللغوي للدولة.

ويسعد المجمع دائماً - ضمن توجيهات سمو الأمير/ بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، ورئيس مجلس الأمناء - بالعمل على تعزيز استخدام اللغة

العربية، وإطلاق المبادرات الداعمة لذلك، والتعاون الوثيق مع الشركاء والخبراء في أنحاء العالم.

ويسعد فريق المجمع بأن يتلقى رؤى الخبراء والباحثين والمهتمين بهذا الموضوع؛ ليؤتي المشروع ثماره المأمولة.

والله ولي التوفيق.

الأمين العام للمجمع

أ.د. عبد الله بن صالح الوشمي

نبذة عامة عن المملكة العربية السعودية

• الموقع:

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غرباً البحر الأحمر، وشرقاً الخليج العربي والإمارات العربية المتحدة وقطر، وشمالاً الكويت والعراق والأردن، وجنوباً اليمن وسلطنة عمان.

• المساحة والملامح الجغرافية:

تمثل المملكة العربية السعودية غالبية شبه جزيرة العرب فهي تشغل أربعة أخماس شبه الجزيرة، بمساحة تقدر بنحو ٢,٢٥٠,٠٠٠ (مليونين وربع المليون) كيلومتر مربع.

تتميز المملكة العربية السعودية بتنوع تضاريسها نظراً لاتساع مساحتها. ففي الغرب على امتداد البحر الأحمر يوجد سهل تهامة الساحلي الذي يبلغ طوله حوالي ١١٠٠ كيلومتر، وعرضه يبلغ ٦٠ كيلومتراً في المناطق الجنوبية، ويضيق تدريجياً كلما توجهنها شمالاً باتجاه خليج العقبة. وإلى الشرق من سهل تهامة الساحلي توجد سلسلة جبال السروات التي يتراوح ارتفاعها ما بين ٩٠٠٠ قدم في مناطق المملكة الجنوبية، ويقل الارتفاع تدريجياً كلما اتجهت شمالاً لتصل إلى ٣٠٠٠ قدم. وتنحدر من جبال السروات أودية كبيرة تتجه إما شرقاً أو غرباً، ومن هذه الأودية: وادي جازان، وادي نجران، وادي ثليث، وادي بيشة، وادي الحمض، وادي الرمة، وادي ينبع، وادي فاطمة ... إلخ.

وعلى الشرق من سلسلة جبال السروات تقع هضبة نجد، ومرتفعاتها التي تنتهي شرقاً بكثبان الدهناء وصحراء الصمان وجنوباً بمنطقة يتخللها وادي الدواسر، وتحاذي صحراء الربع الخالي. ومن الشمال تمتد سهول نجد إلى منطقة حائل حتى تتصل بصحراء النفود الكبرى ثم بحدود العراق والأردن، كما يوجد بها بعض المرتفعات الجبلية مثل جبال طويق والعارض وأجا وسلمى. أما صحراء الربع الخالي فهي تشكل الجزء الجنوبي

الشرقي من المملكة، وهي منطقة صحراوية كبيرة تقدر مساحتها بـ ٦٤٠٠٠ كيلومتر مربع تتكون من كثبان رملية وسبخات.

وفي شرق المملكة، يأتي السهل الساحلي الشرقي الذي يبلغ طوله حوالي ٦١٠ كيلومترات، وتتخلله مساحات كبيرة من السبخات الملحية والمناطق الرملية.

● التقسيم الإداري للمملكة:

بموجب نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي الكريم رقم (١/٩٢) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ، تم تقسيم المملكة إلى (١٣) منطقة إدارية، وتنقسم المنطقة إلى عدد من المحافظات يختلف عددها من منطقة إلى أخرى، وتنقسم المحافظة إلى مراكز ترتبط إدارياً بالمحافظة أو الإمارة، وتشتمل الإمارة أو المحافظة أو المركز على عدد من المسميات السكانية ترتبط بها إدارياً. وفي الخريطة (رسم بياني ٢) توضيح لهذه المناطق الإدارية، مع عدد السكان في كل منطقة.

● عدد السكان^(١):

يبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية (٣٢,١٧٥,٢٢٤) حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٢٢م. حيث يبلغ عدد السعوديين ١٨,٧٩٢,٢٦٢، أما غير السعوديين فيبلغ: ١٣,٣٨٢,٩٦٢، كما يبين ذلك الجدول (جدول ١) والرسم البياني (رسم بياني ١) الآتي:

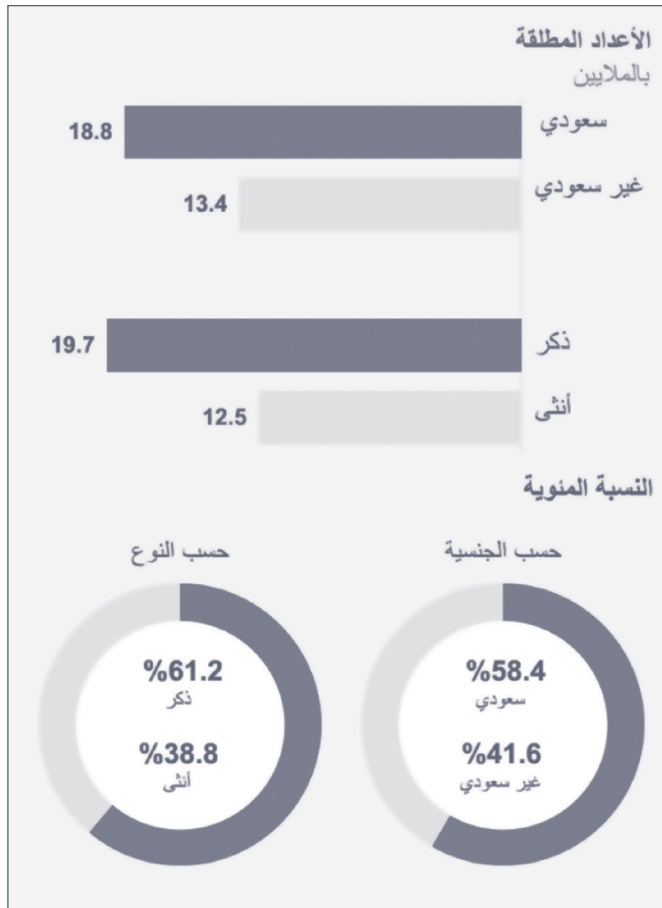
جدول (١): عدد السكان السعوديين وغير السعوديين (ذكور وإناث)

المجموع	٩٤٣٤١٣١	عدد السعوديين
١٨٧٩٢٢٦٢	(٢٩,٣٪)	
(٥٨,٤٪)	٩٣٥٨١٣١	عدد السعوديات
	(٢٩,١٪)	

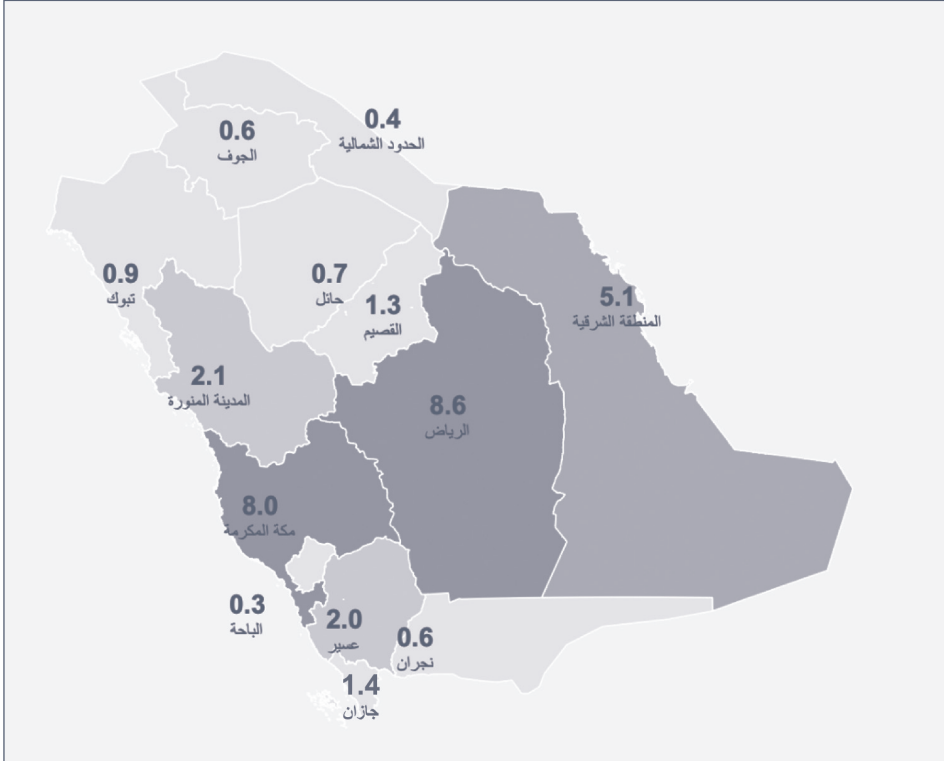
(١) الموقع الرسمي لتعداد السعودية. <https://portal.saudicensus.sa/portal>

المجموع ١٣٣٨٢٩٦٢ (٤١,٦٪)	١٠٢٤٤٤٦٤ (٣١,٨٪)	عدد المقيمين الذكور
	٣١٣٨٤٩٨ (٩,٨٪)	عدد المقيمين الإناث
٣٢١٧٥٢٢٤ (١٠٠٪)		المجموع

رسم بياني (١): عدد السكان السعوديين وغير السعوديين (ذكور وإناث)

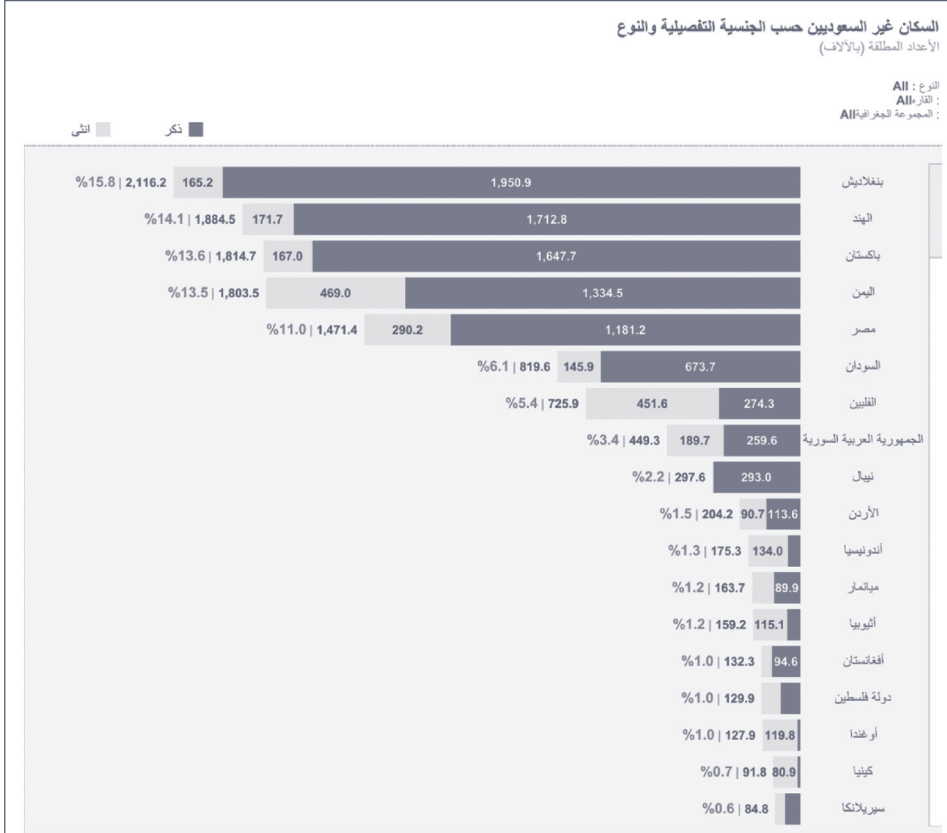


رسم بياني (٢): توزيع السكان حسب المناطق الإدارية



أما بالنسبة لغير السعوديين من الجنسيات الأخرى، فتحتل الجنسية البنغلادشية المركز الأول، حيث يصل عددهم إلى (٢,١١٦,٢) مليون نسمة حيث يمثلون ما نسبته (١٥.٨٪) من السكان غير السعوديين، وتأتي بعدها في المركز الثاني الجنسية الهندية حيث بلغ عددهم (١,٨٨٤,٥) مليون نسمة، ويمثلون ما نسبته (١٤.١٪) من غير السعوديين، ثم في المركز الثالث تأتي الجنسية الباكستانية حيث بلغ عددهم (١,٨١٤,٧) مليون نسمة، ويمثلون ما نسبته (١٣.٦٪) من غير السعوديين، كما هو موضح في الرسم البياني الآتي:

رسم بياني (٣): عدد السكان غير السعوديين وجنسياتهم



هذه الجنسيات وغيرها من الجنسيات الأخرى العربية وغير العربية توافدت للعمل في المملكة العربية السعودية نظراً لما حباها الله من النعم، ونظراً لأن وضعها الاقتصادي قوي ومتين، فمن حيث الوضع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، فهي تتبوأ مركزاً اقتصادياً مهماً في العالم؛ حيث إنها أحد أعضاء مجموعة العشرين والمنتج الأكبر للنفط حول العالم. كل هذه الامتيازات أدت إلى تحولات كبيرة في المجتمع السعودي، انعكست على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، وبالتالي أصبحت المملكة العربية السعودية بيئة جاذبة للباحثين عن العمل والاستثمار... إلخ.

وكما يُظهر الرسم البياني (رسم بياني ٣) أن أعلى ثلاث جنسيات من حيث العدد ليست من دول عربية، بل من دول أجنبية لا تتحدث العربية، حيث إن هذه الجنسيات الثلاث (البنغلادشية، الهندية، الباكستانية) مجتمعة تمثل ما نسبته (٤٣.٥٪) من غير السعوديين المقيمين في المملكة العربية السعودية، ولذلك فإن احتكاك اللغة العربية بلغات هؤلاء المقيمين أمر حتمي، وسيؤدي إلى تغير لغوي. ومما لا شك فيه أن ظهور العربية الخليجية المهجنة (Gulf Pidgin Arabic) أحد نتائج هذا الاحتكاك (المعيلي ٢٠١٣، الشمري ٢٠١٨). ولذلك فإن سن قوانين لغوية ووضع سياسة لغوية واضحة تلزم من يرغب بالعمل في المملكة العربية السعودية ممن ليست اللغة العربية لغته الأم بإجادة حدٍّ معين من اللغة العربية أمر مطلوب ومتحتم في مثل هذه الظروف من الاحتكاك اللغوي؛ وذلك لصيانة اللغة العربية وتنقيتها، وكذلك فيه نشر للعربية وتعزيز من مكانتها في نفوس أبنائها وبين لغات العالم.

● اللغة العربية في السياسة اللغوية للمملكة العربية السعودية:

تحتل اللغة العربية مكانة مهمة في المملكة العربية السعودية وسياساتها اللغوية، فالعربية جزء من اسم الدولة حيث إنها أول دولة عربية تضع كلمة (العربية) في اسمها لتصبح (المملكة العربية السعودية)، إضافة إلى ذلك، أقر النظام الأساسي للحكم بأن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض. كما أكد على صيانة التراث الإسلامي والعربي.

فالتخطيط اللغوي هو ما تقوم به الحكومات أو الهيئات الرسمية وشبهها، أو الأفراد من جهود موجهة للتأثير على السلوك اللغوي للمجموعات اللغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يتعلق باكتساب اللغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما (المحمود، ٢٠١٨، ص ٩٩).

وهذا ما قامت وتقوم به المملكة العربية السعودية من جهود وتنظيمات وقوانين لخدمة اللغة العربية، وللحفاظ عليها، وتعزيز مكانتها ونشرها، فالمملكة العربية السعودية دولة أحادية اللغة، إذ اللغة العربية هي اللغة الوحيدة الرسمية على مستوى الدولة، وهذا ما أكدته نتائج هذه الدراسة، وأثبتته القرارات المرصودة والمجموعة في هذه الدراسة.

ومن الدراسات المنشورة في هذا المجال دراسة (السلطان ٢٠١٩) عن الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية، حيث ذكر أن حمايتها تتمثل في عدة أمور، منها: أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، والتعليم، والمؤسسات القضائية، والإعلام، والإعلانات التجارية، والترجمة إلى العربية، واشتراط العربية في الجنسية، وافتتاح معاهد لتعليمها، والتوعية بأهمية العربية والعناية بها... إلخ. وهذه النتائج متطابقة وتؤيدها القرارات المرصودة في هذه الدراسة.

في المقابل في إحدى الدراسات المهمة في مجال قياس الاتجاهات والمواقف اللغوية لطلاب الجامعات السعودية تجاه اللغتين العربية والإنجليزية، أجراها (المحمود ٢٠١٣) من خلال دراسة الاتجاهات والمواقف اللغوية لـ (٣٠٠) طالب تجاه استعمال العربية والإنجليزية في مجالات الحياة العامة والتعليم والإعلام. فأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات الأفراد يشوبها شيء من التعقيد، حيث إن الاتجاهات المباشرة حيال العربية الفصحى تميل للإيجابية في السياق المعرفي، والعاطفي، غير أنها لم تكن كذلك في السياق النزوعي (الفعلي). في المقابل، أظهرت نتائج الدراسة أن الاتجاهات حيال اللغة الإنجليزية تتسم بالإيجابية في كافة السياقات (المعرفي، والعاطفي، والنزوعي). ومما بينته الدراسة تفضيل المشاركين فيها للغة الإنجليزية على حساب العربية، وارتباط العربية الفصحى بالسياق الرسمي، مع ارتباط العامية بالسياق الاجتماعي العفوي، وارتباط الإنجليزية بالمكانة العالية.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على جمع وتحليل السياسات اللغوية والقرارات الصادرة المتعلقة باللغة العربية في المملكة العربية السعودية. تتبع هذا الدراسة المنهج الكمي والكيفي في تحليل البيانات. حيث تم جمع القرارات المتعلقة بالسياسة والتخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية، وقد بلغت القرارات التي جُمعت وحُللت ١٦١ قراراً، صادرة من مختلف الجهات الرسمية في المملكة في الفترة بين ١٩٣١ و٢٠٢٤م، حيث قام مختصون في السياسات اللغوية بجمع القرارات الصادرة والمتعلقة بالسياسات والقوانين اللغوية في المملكة العربية السعودية في قاعدة بيانات، وأعطى كل قرار رقماً تعريفياً، وكلمات مفتاحية دالة على مضمون القرار، إضافة إلى ذكر متن القرار وسنة إصداره والجهة التي أصدرته، وهل هو قرار مستقل أم قرار عرضي.

بعد ذلك خضعت جميع القرارات للدراسة والتحليل كميًا وكيفيًا من حيث عددها بشكل عام، وتفصيل أعدادها من حيث القرارات المستقلة والقرارات العرضية، الجهات التي أصدرتها، مجالاتها، تسلسلها التاريخي، ومن ثم صُنِّفت تلك القرارات من حيث النوع والهدف.

فأنواع التخطيط اللغوي كما يذكر الباحثون ومنهم (Cooper, ١٩٨٩; Haarmann, ١٩٩٠) و (المحمود ٢٠١٨، الفاسي الفهري ٢٠١٤) تنفرع إلى ما يأتي:

● تخطيط الوضع اللغوي Status Planning

ويدخل ضمن نطاق تخطيط الوضع اللغوي جهود السلطات الرسمية في إقرار لغة أولغات ما في المجتمع، ومن الأنشطة التي تدخل ضمن تخطيط الوضع اللغوي: اختيار اللغة أو اللغات الرسمية، إضافة إلى وضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم إدارة الشأن اللغوي، لغة الإدارة في المكاتب الرسمية... إلخ.

● تخطيط المتن اللغوي Corpus Planning

وهو مرتبط بالتغيرات داخل بنية اللغة ومتنها، ويدخل في هذا النوع: تخطيط النظام الكتابي والإملائي للغة وإصلاحه، وإثراء المعجم بالمفردات، وتقييس النظام الكتابي، تطوير المعجم، التحديث في النظام اللغوي ... إلخ.

● تخطيط الاكتساب اللغوي Acquisition Planning

تخطيط الاكتساب اللغوي: يهتم بوضع اللغة أو اللغات في النظام التعليمي، والأسس التي يقوم عليها اختيار لغة التعليم، وآلية تعليم اللغة، وكذلك القرارات المتعلقة باللغات الأخرى وإدخالها في النظام التعليمي، وجميع ما يتصل بذلك. ويدخل فيه ثلاثة فروع: ١- تعليم اللغة الثانية أو الأجنبية، ٢- استبقاء اللغة، ٣- إحياء اللغة.

● تخطيط المكانة اللغوية Prestige Planning

يخاطب هذا النوع من التخطيط اللغوي الصورة النمطية للغة في أذهان الأفراد ودراساتها والتأثير فيها بما يخدم واقع اللغة ومستقبلها. فالصورة النمطية والمواقف أو الاتجاهات اللغوية نحو اللغة تؤثر تأثيراً كبيراً في واقع اللغة، ويمكن من خلالها التنبؤ بمستقبلها.

● تخطيط الخطاب Discourse Planning

ويقصد به توجيه الخطاب للتأثير في المواقف والاتجاهات اللغوية لأبناء المجتمع اللغوي.

ومن القضايا التي ينبغي التنبيه عليها هي أن العلاقة بين الأنواع السابقة تبادلية، إذ لا يمكن العمل في نوع من أنواع التخطيط اللغوي دون أن يتأثر بالأنواع الأخرى، ويؤثر فيها؛ فعلى سبيل المثال: نجحت التجربة التركيبية في تخطيط المتن اللغوي من خلال استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، مدعومة بعمل كبير في سياق تخطيط الاكتساب اللغوي، وتخطيط الوضع اللغوي، وتخطيط المكانة اللغوية، وتخطيط الخطاب، وكل ذلك لإنجاح التغيرات التي تمت في سياق تخطيط المتن اللغوي (المحمود، ٢٠١٨، ص ١٠٣).

أما من حيث أهداف التخطيط اللغوي، فقد ذكر الباحثون ومنهم (المحمود ٢٠١٨) (Nahir, ٢٠٠٣) عدة أهداف، ومن أبرزها ما يأتي:

● التنقية اللغوية language purification

ويهدف إلى الحفاظ على اللغة وتنقيتها من الدخيل والانحراف اللغوي.

● الإحياء اللغوي language revival

ويهدف إلى إحياء اللغات الميتة، أو المستخدمة في حدود ضيقة، وإعادة نشرها واستخدامها وتوظيفها في الحياة اليومية.

● الإصلاح اللغوي language reform

ويهدف إلى تعديل وتيسير بعض الجوانب في اللغة بغية تيسير استخدامها.

● التقييس اللغوي language standardization

ويُقصد به اختيار لغة أو لهجة ما لتكون هي اللغة الرسمية للبلد أو لمقاطعة بعينها.

● نشر اللغة language spread

ويُقصد به الجهود المبذولة لنشر لغة ما، وزيادة عدد متحدثيها حول العالم.

● تحديث المفردات lexical modernization

ويهدف إلى استحداث مفردات أو تكييفها لتناسب البنية اللغوية للمفاهيم والأفكار الدخيلة من اللغات الأخرى.

● التبسيط الأسلوبي stylistic simplification

ويقصد به الجهود المبذولة لتيسير استخدام اللغة وتيسير فهمها لغير المتخصصين.

● توحيد المصطلحات terminology unification

ويقصد به توحيد المصطلحات العلمية وتوضيحها وتعريفها.

● صيانة اللغة language maintenance

ويقصد به الجهود المبذولة للحفاظ على اللغة من العوامل التي تهددها، وقد تتسبب في انحسارها.

• الاتصال عبر اللغات interlingual communication

ويقصد به الجهود المبذولة لتيسير الاتصال بين متحدثي لغتين مختلفتين من خلال توظيف لغة ثالثة تكون مشتركة بين متحدثي اللغتين الآخرين.

وكما أن أنواع التخطيط اللغوي تتداخل فيما بينها وتتبادل، فكذلك الحال بالنسبة لأهداف التخطيط اللغوي، فالأهداف بينها تداخل وتكامل، فبعض القرارات كانت تهدف إلى تحقيق أكثر من هدف في الوقت ذاته، كما في قرار إنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ومنها: المادة الثالثة من القرار رقم (٣٤) الصادر في: ١٣/٠١/١٤٤٢هـ، ونصّ على:

يهدف المجمع إلى تحقيق ما يأتي:

- ١- المحافظة على سلامة اللغة العربية ودعمها نطقاً وكتابة، والنظر في فصاحتها وأصولها وأساليبها وأقيستها ومفرداتها، وضوابطها وقواعدها، وتيسير تعلمها وتعليمها داخل المملكة وخارجها؛ لتواكب المتغيرات في جميع مجالات اللغة العربية.
- ٢- توحيد المرجعية العلمية داخلياً فيما يتعلق باللغة العربية وعلومها، والعمل على تحقيق ذلك خارجياً.
- ٣- إيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها.
- ٤- العمل على نشر استخدام اللغة العربية، ومتابعة سلامة استعمالها في المجالات المختلفة.
- ٥- إحياء تراث اللغة العربية دراسةً وتحقيقاً ونشرًا.
- ٦- العناية بتحقيق الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية ونشرها.
- ٧- تشجيع العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية

النتائج:

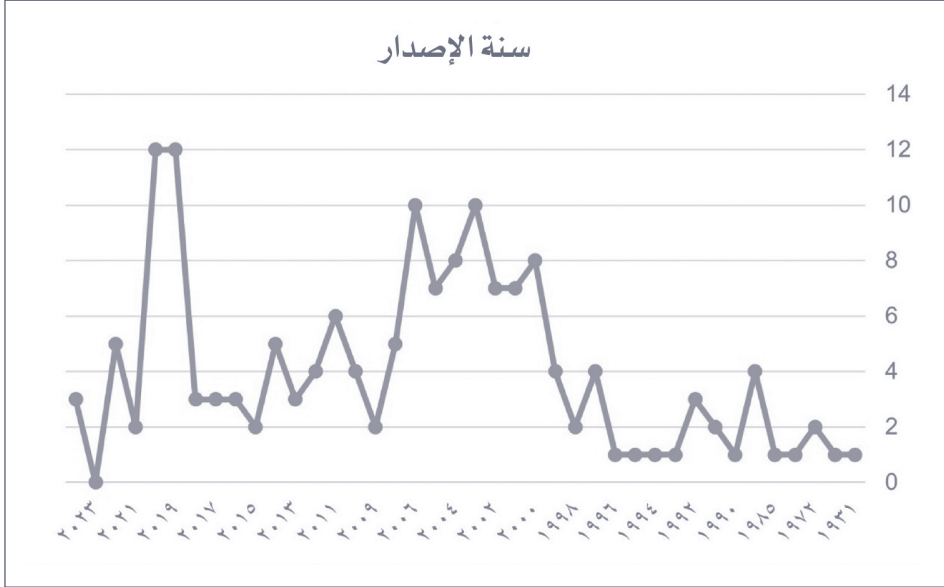
من خلال تحليل القرارات البالغ عددها ١٦١ قراراً، يتضح أن أول قرار صدر كان في عام ١٩٣١م حيث صدرت أربعة قرارات في ذلك العام، وجميعها في مجال القانون والتقاضي وجاءت جميعها لتؤكد على استخدام اللغة العربية فقط في التقاضي. وكان واضحاً في لغة تلك القرارات الحزم والتأكيد على قضية رسمية اللغة العربية وأحاديثها، فمثلاً على سبيل المثال، نص أحد تلك القرارات الأربعة على أنه: «لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضراً أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية». وفي القرار رقم ١٣٢/م، المادة الخامسة، رقم (١) من نظام الشركات الصادرة في عام ٢٠٢٢، حيث نصت المادة على: «يكون لكل شركة اسم تجاري باللغة العربية أو بلغة أخرى، ويجوز أن يكون الاسم مشتقاً من غرضها، أو اسماً مميزاً، أو اسم واحد أو أكثر من الشركاء أو المساهمين فيها الحاليين أو السابقين، أو منها معاً، مع مراعاة ألا يكون مخالفاً لنظام الأسماء التجارية والأنظمة الأخرى واللوائح المعمول بها في المملكة». فيلاحظ فيه مساواة بين اللغة العربية واللغة الأخرى من خلال استخدام أداة العطف (أو) التي تفيد التخيير.

الجدول ٢ والرسم البياني ٤ يوضحان عدد القرارات الصادرة في كل عام، حيث يظهر أن عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ كانا الأكثر من حيث عدد القرارات الصادرة في ذلك العامين باثني عشر قراراً في ٢٠١٩ وأحد عشر قراراً في ٢٠٢٠، وكانت الغالبية من القرارات في هاتين السنتين صادرة في شؤون تتعلق بالاقتصاد وتنظيم شؤونه. يلي هذه السنوات سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ حيث صدر في كل منهما ١٠ قرارات لغوية، وكانت غالبية القرارات في سنة ٢٠٠٣ في مجال التعليم في حين كانت أغلب قرارات عام ٢٠٠٦ في مجال الاقتصاد، والجدول الآتي (جدول ٢) والرسم البياني (٤) يوضحان عدد القرارات الصادرة في كل عام.

جدول (٢): ملخص لعدد القرارات في كل سنة

سنة القرار	عدد القرارات	سنة القرار	عدد القرارات
١٩٣١	١	٢٠٠٤	٨
١٩٥٤	١	٢٠٠٥	٧
١٩٧٢	٢	٢٠٠٦	١٠
١٩٧٥	١	٢٠٠٧	٥
١٩٨٥	١	٢٠٠٩	٢
١٩٨٩	٤	٢٠١٠	٤
١٩٩٠	١	٢٠١١	٦
١٩٩١	٢	٢٠١٢	٤
١٩٩٢	٣	٢٠١٣	٣
١٩٩٣	١	٢٠١٤	٥
١٩٩٤	١	٢٠١٥	٢
١٩٩٥	١	٢٠١٦	٣
١٩٩٦	١	٢٠١٧	٣
١٩٩٧	٤	٢٠١٨	٣
١٩٩٨	٢	٢٠١٩	١٢
١٩٩٩	٤	٢٠٢٠	١١
٢٠٠٠	٨	٢٠٢١	٢
٢٠٠١	٧	٢٠٢٢	٥
٢٠٠٢	٧	٢٠٢٣	٠
٢٠٠٣	١٠	٢٠٢٤	٣

رسم بياني (٤): الخط الزمني للقرارات، وعدد القرارات الصادرة في كل عام



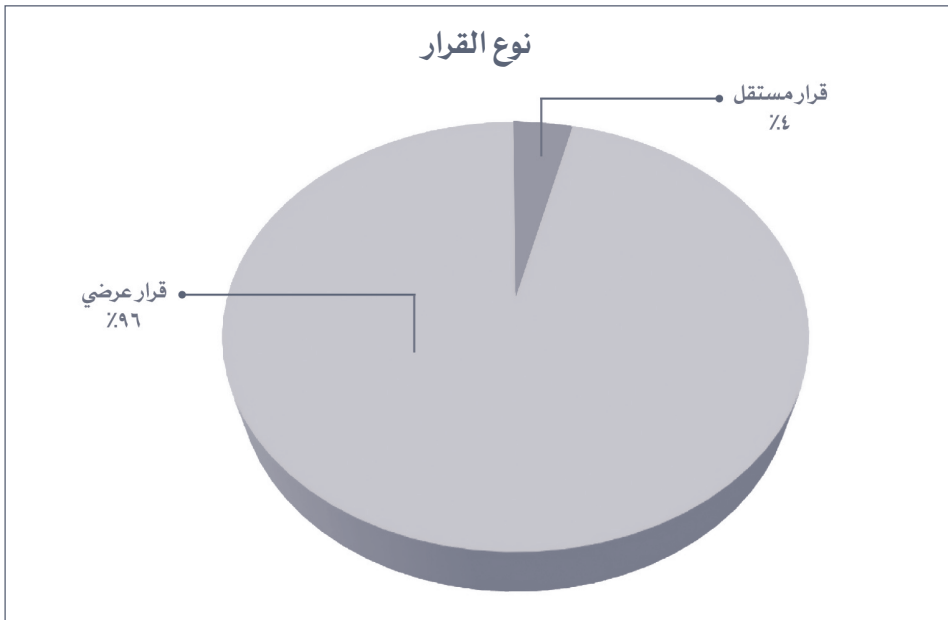
• أنواع القرارات:

تظهر النتائج أيضاً أن أغلبية القرارات كانت قرارات عرضية حيث بلغت القرارات العرضية ١٥٥ قراراً، أي ما نسبته (٩٦٪)، ومن أبرز القرارات المستقلة قراران متعلقان بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية في عام ٢٠١٠، ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في عام ٢٠٢٠. الجدول ٣ والرسم البياني (٥) يبينان عدد القرارات المستقلة والعرضية ونسبتها.

جدول (٣): أنواع القرارات (مستقلة أو عرضية)

نوع القرار	العدد
قرار مستقل	٦
قرار عرضي	١٥٥
	١٦١

رسم بياني (٥): أنواع القرارات اللغوية



• مجالات القرارات:

بينت النتائج أن المجال الاقتصادي تصدر مجالات القرارات بعدد ٥٥ قراراً، أي ما نسبته (٣٤٪)، ومعظم تلك القرارات كانت تنص على أهمية اللغة العربية وأولويتها ووجوب توظيفها واستخدامها، ولكنه لا يمنع من توظيف اللغة الإنجليزية

بجانب اللغة العربية. ومنها على سبيل المثال: القرار رقم ١٠٠٦-١-١٤٤٢، والمادة رقم ١٦٤ (٢.١٦٤) الصادر في ٢٠٢٠، المتعلق باللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار التعديني، الذي نص على:

«اللغة المعتمدة في الوثائق والمراسلات:

يجب أن تكون المراسلات والوثائق الأخرى باللغة العربية، ويجوز استخدام لغة أخرى إلى جانب اللغة العربية على أن تكون اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تفسير هذه المراسلات والوثائق وتنفيذها».

إضافة إلى ذلك، فقد أكدت السياسة اللغوية السعودية على أهمية اللغة العربية حتى في الأعمال والمشتريات التي تنفذ خارج المملكة من خلال الإلزام بترجمة تلك الوثائق إلى اللغة العربية، كما جاء في القرار رقم ١٢٤٢ في المادة (٢، ٥) المتعلق باللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الصادر في ٢٠١٩، حيث نص على:

«تستثنى الأعمال والمشتريات التي تنفذ خارج المملكة من الأحكام الآتية:

٢- الفقرة (١) من المادة (الخامسة والخمسين) من النظام؛ حيث يجوز للجهة الحكومية -وفق ما تراه محققاً للمصلحة- استخدام أي لغة غير العربية في صياغة العقود ووثائقها وملحقاتها، وتحديد اللغة المعتمدة لتفسير العقد وتنفيذه، على أن تلتزم الجهة بإعداد نسخة مترجمة إلى العربية لأي من تلك الوثائق».

ويأتي القانون في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد من حيث عدد القرارات، فقد أظهرت النتائج أن هناك ٣٩ قراراً متعلقاً بمجال القانون، ويمثل ما نسبته (٢٤٪) من القرارات، وجميع القرارات في مجال القانون كذلك تؤكد على أهمية اللغة العربية، وتوظيفها واستخدامها، كما في القرار رقم (م/١) في المادة رقم (٢٣) من نظام المرافعات الشرعية الصادر في (٢٠١٣)، الذي نص على:

«اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم؛ وتسمع المحكمة أقوال الخصوم والشهود ونحوهم من غير الناطقين باللغة العربية عن طريق مترجم، وتقدم ترجمة معتمدة من مكتب مرخص له باللغة العربية للأوراق المكتوبة بلغة أجنبية».

ويأتي التعليم في المرتبة الثالثة من حيث عدد القرارات التي أصدرها، حيث بلغ عددها ١٥ قراراً، أي ما نسبته (٩٪) من مجمل القرارات. وما يلاحظ في تلك القرارات الصادرة في مجال التعليم هو تأكيدها وتشديدها على أهمية اللغة العربية ورسميتها، وأنها لغة التعليم، ومن تلك القرارات المتعلقة بالتعليم العالي، المادة الثانية من القرار رقم ٧/ب/٤٤٠٣ الصادر في (١٩٩٨)، والتي نصت على: «تهدف البحوث التي تجرى في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي:

ب- جمع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين».

إضافة إلى ذلك نصت اللائحة على أن التعليم في الجامعات السعودية يكون باللغة العربية كما ذكر في المادة ٣٥ من القرار رقم ٧/ب/٦٠٢٤ الصادر في عام ٢٠٠٣ والذي ينص على أن: «اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة، ويجوز التدريس بلغة أخرى بقرار من الوزير».

وتأتي الثقافة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القرارات الصادرة بخصوصها، حيث بلغ عددها ١٥ قراراً، أي ما تقارب نسبته (٩٪) من مجمل القرارات. ويلاحظ في تلك القرارات الصادرة في مجال الثقافة هو تأكيدها على أهمية اللغة العربية ورسميتها، وأنها لغة الثقافة في المملكة العربية السعودية، ولكن يُلاحظ أن أحد القرارات نص على اعتماد اللغة الإنجليزية، وهذا خلاف السائد في القرارات اللغوية التي نصت على أولوية اللغة العربية وأهميتها وأحاديثها، وهو القرار رقم (٥-٨-٢٠١٩) في المادة رقم (٣/٢١) الصادر في عام (٢٠١٩) والمتعلق باللائحة التنفيذية لنظام براءات الاختراع والتصميمات، الذي نص على أنه:

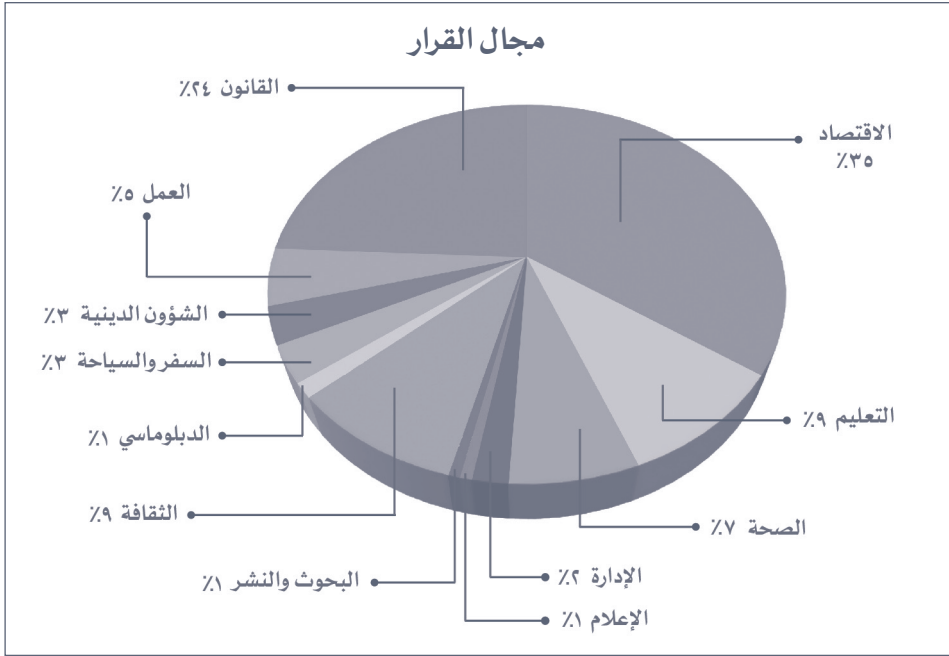
«يجب تعبئة نموذج طلب براءة نباتية بوضوح، ويفضل إضافة اسم مقدم الطلب واسم مستنبط النبات، ومعلومات الأسبقية والكشف باللغة الإنجليزية...».

الجدول الآتي (جدول ٤) وكذلك الرسم البياني (٦) يظهران مجالات القرارات، وعدد القرارات الصادرة في كل مجال:

جدول (٤): مجالات القرارات وعددها في كل مجال

العدد	المجال
٥٦	الاقتصاد
٣	الإدارة
١١	الصحة
١	البحوث والنشر
١٥	الثقافة
٢	الدبلوماسية
١٥	التعليم
٥	السفر والسياحة
٥	الشؤون الدينية
٨	العمل
٣٩	القانون
١	الإعلام
١٦١	المجموع

رسم بياني (٦): مجالات القرارات



• الجهات المصدرة للقرارات:

أما من حيث الجهات المصدرة للقرارات فإن القرارات الصادرة عن هيئات ومجالس حكومية هي الأكثر حيث بلغت ٥٣ قراراً تمثل ما نسبته (٣٣٪) من القرارات، ثم يليها القرارات التي صدرت عن الوزارات المختلفة والتي بلغت ٤٩ قراراً تمثل (٣١٪) من القرارات، ثم تأتي بالتساوي القرارات الصادرة عن الديوان الملكي ومجلس الوزراء حيث صدر عن كل منهما ٣٠ قراراً تمثل ما نسبته (١٩٪) من القرارات لكل من الديوان الملكي ومجلس الوزراء. وبالتالي فإن القرارات المتعلقة بالسياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن أعلى الجهات التشريعية في الدولة، وهما الديوان الملكي ومجلس الوزراء تصل إلى ٥٩ قراراً، ويمثل مجموعه ما نسبته (٣٧٪) من القرارات، وهذا يؤكد على تبني الدولة للغة العربية ودعمها لها، فالعربية مكون أساسي للكيان، وهي جزء مهم ورئيس

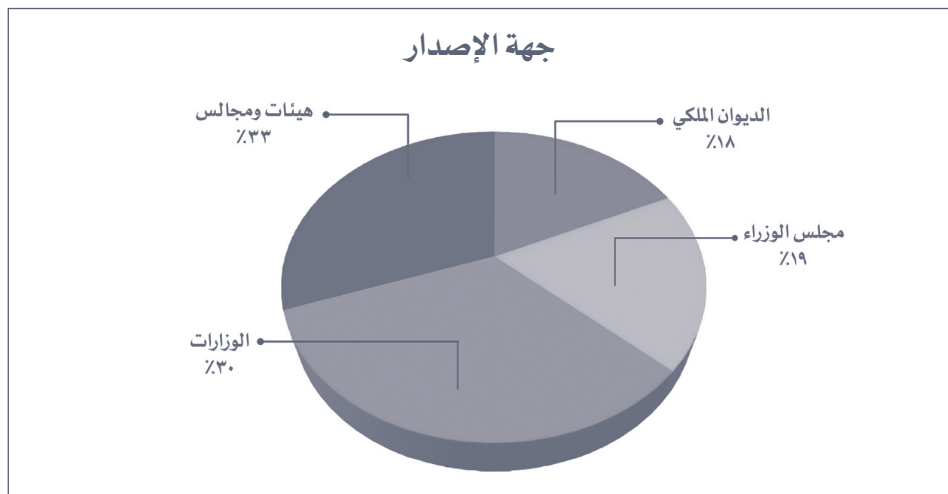
من الهوية الوطنية العامة للدولة والأفراد، وهي إحدى مقومات المجتمع السعودي، إضافة إلى التأكيد من خلال القرارات الصادرة على عريية المشهد اللغوي الاجتماعي.

الجدول الآتي (جدول ٥) والرسم البياني (٧) يوضحان الجهات المصدرة للقرارات وعدد القرارات الصادرة من كل جهة:

جدول (٥): الجهات المصدرة للقرارات وعددها

العدد	جهة الإصدار
٢٩	الديوان الملكي
٣٠	مجلس الوزراء
٥٣	هيئات ومجالس
٤٩	الوزارات
١٦١	المجموع

رسم بياني (٧): عدد القرارات وجهة إصدارها



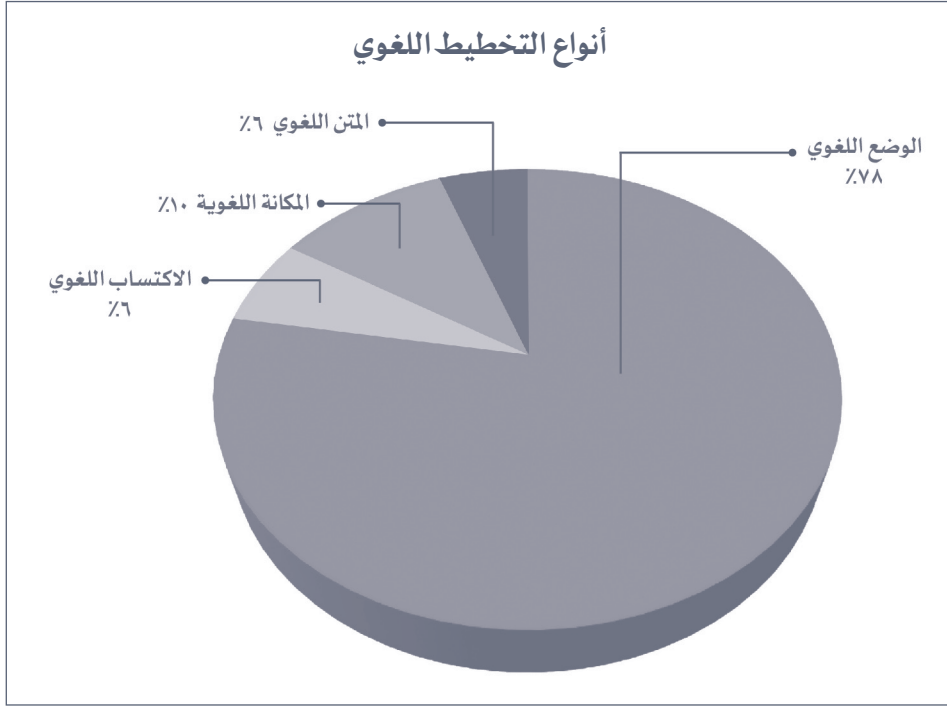
• القرارات من حيث نوع التخطيط اللغوي:

أظهرت نتائج تحليل القرارات أن تخطيط الوضع اللغوي هو الأكثر والمسيطر حيث إن ١٢٥ (٧٨٪) من القرارات كانت من نوع تخطيط الوضع اللغوي، ثم يليه تخطيط المكانة اللغوية بـ ١٧ قراراً تمثل ما نسبته (١١٪)، ثم بأعداد متقاربة: الاكتساب اللغوي والمتن اللغوي كما هو موضح في الجدول (جدول ٦) والرسم البياني (رسم بياني ٨) الآتيين.

جدول (٦): القرارات من حيث نوع التخطيط

العدد	أنواع التخطيط اللغوي
١٢٥	الوضع اللغوي
١٠	الاكتساب اللغوي
١٧	المكانة اللغوية
٩	المتن اللغوي
١٦١	المجموع

رسم بياني (٨): أنواع التخطيط اللغوي في المملكة العربية السعودية



ويتضح مما سبق أن تخطيط الوضع اللغوي هو المسيطر ضمن القرارات، وذلك فيه إقرار وتأكيد على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمملكة العربية السعودية. فاللغة العربية هي اللغة المسيطرة والمهيمنة وهي اللغة الرسمية للدولة، وهي لغة التعليم والتقاضي ولغة الإدارة والمكاتب الرسمية. وهذه القرارات بهذه الصيغ تعزز استخدام اللغة العربية وترفع من مكانتها في المجتمع، وكذلك ترفع من مكانتها لدى من يتعامل مع المجتمع السعودي من غير السعوديين، فأنواع التخطيط اللغوي تتداخل فيما بينها، وتتبادل فيما بينها. فتخطيط الوضع اللغوي وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية يرفع من مكانتها، ويسهم كذلك في تيسير تخطيط الاكتساب اللغوي.

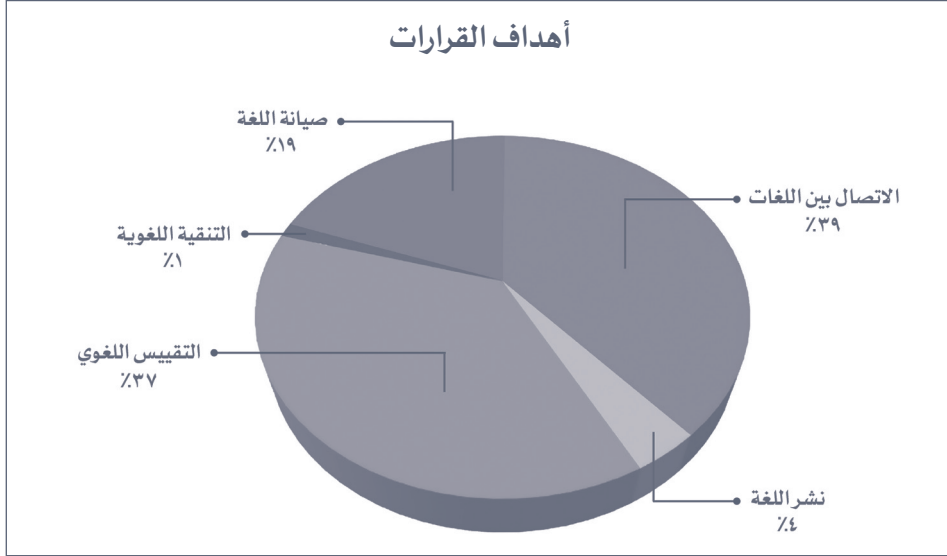
● أهداف السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية:

أما من حيث أهداف التخطيط اللغوي، فإن الاتصال بين اللغات كان هو المسيطر والأكثر حيث إن ٦٢ (٣٩٪) من القرارات كان الهدف منها تنظيم الاتصال بين اللغات والعربية. يليه بعد ذلك التقييس اللغوي تكرر هذا الهدف في ٦٠ قراراً، أي ما نسبته (٣٧٪) من القرارات. يأتي بعدهما هدف صيانة اللغة بـ ٣٠ قراراً تمثل ما نسبته ١٩٪ من مجموع القرارات، والجدول والرسم البياني الآتيان يوضحان توزيع القرارات اللغوية على أهداف التخطيط اللغوي ونسبها.

جدول (٧): أهداف السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية

أهداف القرارات	العدد
الاتصال بين اللغات	٦٢
نشر اللغة	٦
التقييس اللغوي	٦٠
التنقية اللغوية	٢
صيانة اللغة	٣١
	١٦١

رسم بياني (٩): أهداف السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية



يظهر مما سبق أن الاتصال بين اللغات كان هو المسيطر ضمن أهداف السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية من خلال وضع سياسات لغوية واضحة للاتصال عبر اللغات، وهذا الهدف ظهر جلياً في القرارات المرتبطة بالوزارات والجهات التي تتعامل مع دول وجهات خارجية في قضايا دبلوماسية، أمنية، شؤون خارجية، الحج والعمرة، التجارة والاستيراد، السياحة، الصحة، وكذلك في مجال الدفاع المدني لا سيما في اللوحات التحذيرية والإرشادية، إرشادات السلامة... إلخ التي تتطلب تعددية لغوية، فكانت جلّ القرارات الصادرة عن الدفاع المدني في مجال السلامة تتضمن التأكيد على استخدام اللغتين العربية والإنجليزية.

وعلى الرغم من أن بعض القرارات في المجالات السابق ذكرها كانت تنص على اللغتين العربية والإنجليزية إلا أن الغالبية منها كانت تؤكد على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، ومسيطرة ولها الحجية عند الاختلاف في تفسير النص. وبناء عليه، فإن القرارات المرتبطة بدول وجهات خارجية، نجد أن أغلب القرارات نصت على مساواة

اللغة العربية بالإنجليزية في الحجية، ولكن في حال كانت لغة الدولة الأخرى غير الإنجليزية فإن الاتفاقيات تكتب وتوقع بثلاث لغات: اللغة العربية ولغة تلك الدولة واللغة الإنجليزية، وفي حال حدث خلاف فإن النص الإنجليزي يكون هو المرجح. وهذه الحالة تكررت في ستة قرارات من أصل ١٦١ قراراً. ومن الأمثلة على اعتماد اللغة العربية في حال كان هناك خلاف في تفسير النصوص، المادة ٢٧ من القرار رقم ١٩٧/ق/م الصادر عن وزارة الحج والعمرة في عام ٢٠٠٠م، الذي ينص على: «إذا كان عقد الخدمات مبرما مع جهة خارجية تنتمي لدولة غير عربية فينبغي أن يحرر العقد باللغتين العربية واللغة الرسمية للدولة التي تنتمي إليها تلك الجهة أو اللغة الإنجليزية، وفي حالة وجود تعارض أو تناقض بين النص العربي والنص الأجنبي يعتمد النص العربي ويعمل به».

ومن الأمثلة التي ترجح حجية اللغة الإنجليزية نماذج الاتفاقيات مع الدول الأخرى، حيث جاء فيها:

«حررت هذه الاتفاقية في مدينة () يوم / / ١٤هـ الموافق / / ٢٠م من نسختين باللغات: العربية و(والإنجليزية)، والنصوص الثلاثة متساوية الحجية وفي حال الاختلاف في تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها، فإن النص الإنجليزي يكون مرجحاً».

ولكن في المقابل، فإن الأمور والقرارات المتعلقة بالداخل السعودي في مثل المحاكم والتقاضي والقانون والتعليم والأحوال المدنية، الشؤون الإسلامية قد أكدت على أهمية اعتماد اللغة العربية لغة رسمية، وبالتالي فإن أهداف هذه القرارات تتعدد لتشمل تقييم اللغة العربية، وصيانتها، وتعزيز مكانتها، ونشرها كذلك بصفاتها هي اللغة الرسمية والمعتمدة للدولة.

وفي الختام، فهذه القرارات البالغ عددها ١٦١ قراراً، التي صدر أول قرار منها في عام ١٩٣١م ثم توالى القرارات وما زالت تتوالى إلى يومنا الحاضر، جاءت لخدمة ودعم اللغة العربية، والتأكيد على أهميتها وأنها اللغة الرسمية للدولة. فاللغة العربية هي لغة التقاضي والتعليم والمكاتب الرسمية والإدارة... وغيرها من المجالات.

وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأن السياسات اللغوية في المملكة العربية السعودية تصبّ في دعم اللغة العربية وتمكينها والتأكيد على رسميتها وتفردتها، فالعربية مكون أساسي وجزء رئيس من الهوية، وهي إحدى مقومات المجتمع السعودي، فالتعليم والتقاضي والمكاتبات الرسمية كلها باللغة العربية، وكذلك عززت القرارات من دور العربية ومحوريتها في التواصل الحضاري مع العالم وأهمية الترجمة من وإلى اللغة العربية.

لكن من الأمور الملحوظة أن هناك تجاوزات في تطبيق مثل هذه القرارات، ومنها على سبيل المثال: التعليم، حيث نصت القرارات على أن التعليم يكون باللغة العربية في جميع مراحلها، ولكن الملاحظ في أيامنا الحاضرة هو انحراف البوصلة، وتوجه بعض الجامعات السعودية الحكومية في كثير من التخصصات للتدريس باللغة الأجنبية، وهناك فرق بين التدريس باللغة الأجنبية وتدريس اللغة الأجنبية. وبالتالي فإن المكانة اللغوية للغة العربية لدى هؤلاء الطلبة ستهتز، وفي المقابل مكانة اللغة الأجنبية تعلو، ويبدو ذلك جلياً من نتائج دراسة (المحمود ٢٠١٣) التي أظهرت أن اتجاهات الطلبة المباشرة حيال العربية الفصحى تميل للإيجابية في السياق المعرفي، والعاطفي، غير أنها لم تكن كذلك في السياق النزوعي الفعلي. في حين أن اتجاهاتهم ومواقفهم تجاه الإنجليزية اتسمت بالإيجابية في كافة السياقات: المعرفية والعاطفية والنزوعية. إضافة إلى ذلك أظهرت النتائج تفضيل الطلبة للغة الإنجليزية على حساب العربية، فالإنجليزية مرتبطة عندهم بالمكانة العالية، وذلك نتيجة لارتباطها بسوق العمل وأنها بدأت تحتل محل العربية لتصبح لغة التدريس في بعض الجامعات، وفي هذا مخالفة للمادة م / ٢٧ المادة (٥٤) من نظام الجامعات الصادرة في (٢٠١٩) التي تنص على أن اللغة العربية هي لغة التعليم، بينما اللغة الأجنبية لا بدّ لها من مبررات وحاجة تقتضي التدريس باللغة الأجنبية: «لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز - عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الجامعة - التدريس بلغات أخرى».

كذلك الحال في التعليم العام من حيث فرض تعليم اللغة الإنجليزية منذ الصف الأول الابتدائي، وهذا القرار سيؤثر تأثيراً سلبياً على اللغة الأولى التي هي اللغة العربية، بالإضافة إلى كونه يخفض من المكانة اللغوية للغة العربية، فإنه يسهم في رفع المكانة اللغوية للإنجليزية. إضافة إلى أن البيئة اللغوية في المملكة العربية السعودية ليست بيئة تعددية لغوية، بل هي بيئة أحادية لغوية، فالتعرض إلى اللغة الإنجليزية محدود، وبالتالي فإن مثل هذه القرارات لن تؤتي أكلها. في المقابل اللغة الأولى التي هي اللغة العربية ستتأثر سلباً، حيث إن معايير اللغة الأولى لم تستقر في ذهن الطالب فهو ما زال في الفترة الحرجة لاكتساب اللغة، وبالتالي سيحدث لديه خلط بين اللغتين، لا سيما وأن الأغلبية من معلمي اللغة الإنجليزية ليسوا متحدثين أصليين للغة الإنجليزية، إضافة إلى ضعف تأهيل غالبيتهم لتعليم اللغة الإنجليزية، فهذا يجعل الطلبة وهم ما زالوا في الفترة الحساسة / الحرجة لاكتساب اللغة الثانية يتعرضون إلى إنجليزية خشنة (Rough English). وبالتالي فوضى لغوية وضعف لغوي في اللغتين؛ لأن تعرض الأطفال إلى لغة أخرى يُعدّ من الاحتكاك اللغوي الذي قد يؤثر سلباً على اللغة الأم، وقد يؤدي إلى خلط لغوي لدى الطلاب في هذه المرحلة. وكما هو معروف فإن الاحتكاك اللغوي قد ينتج عنه نتائج مختلفة حسب طبيعة الاحتكاك، منها: التناوب اللغوي / التبديل اللغوي، الخلط اللغوي، اللغات الهجينة، اللغات المولدة، وقد يكون التأثير شديداً مما قد يؤدي إلى انحسار إحدى اللغات المحتكّة، وربما موتها (Winford, 2005; Thomason, 2001). فيظهر أن هناك عدم تناغم بين السياسات اللغوية والواقع اللغوي ومخرجاته، ولذلك فالحاجة ماسة إلى بناء سياسة لغوية شاملة وفاعلة مع الالتزام والإلزام بتطبيقها.

أيضاً من الأمور الملحوظة في القرارات هو خلوها من قرارات وسياسات لغوية متعلقة بسوق العمل، وما هي اللغة الرسمية لسوق العمل لا سيما في القطاع الخاص؟ وهل شرط إجادة اللغة العربية مطلوب للعمل في المملكة العربية السعودية؟ فمن خلال القرارات التي خضعت للجمع والتحليل، لم يظهر أن هناك سياسة لغوية أو قراراً بخصوص هذا الأمر. إن عدم وجود سياسة لغوية ملزمة في هذا الجانب، جعل اللغة

الأجنبية لا سيما الإنجليزية تتسيد الأولوية في طلبات التوظيف، ومن لا يجيدها ففرصة حصوله على وظيفة مرموقة يكاد يكون صعباً، هذا فيما يتعلق بالوظائف القيادية المرموقة. أما من ناحية الوظائف الدنيا التي غالباً يقوم بها العمال والوافدون من دول جنوب شرق آسيا، فأيضاً غياب السياسة اللغوية في هذا المجال شجعهم على عدم تعلمهم اللغة العربية، بل في المقابل ظهرت نتاج سلبية من أبرزها العربية الخليجية المهجنة (Gulf Pidgin Arabic) التي أضحت هي لغة التخاطب مع الوافدين من جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، لا سيما أنهم هم الذين يمثلون الغالبية من غير السعوديين كما يبين ذلك الرسم البياني (٣). فلو كانت هناك سياسة لغوية واضحة في هذا المجال تجربهم على تعلم اللغة العربية، لم تظهر مثل هذه اللغة الهجينة.

وبالحديث عن التغيير أو الانحراف اللغوي، فإن المجال التجاري والاقتصادي كذلك يُلاحظ فيه انحراف عن اللغة العربية، وشيوع للغة الأجنبية خصوصاً في المنتديات والمكتبيات الاقتصادية، وفي أسماء المطاعم والمقاهي المحلية، وهو أمر ملحوظ من خلال المشهد اللغوي المتمثل في لوحات المحلات وأسمائها، وخاصة في الشوارع والأحياء والمراكز التجارية الحديثة (المسعودي والدخيل، ٢٠٢٢؛ العليان، ٢٠٢٢). على الرغم من أن غالبية القرارات المجموعة كانت في مجال الاقتصاد حيث بلغت القرارات المتعلقة بالمجال الاقتصادي ٥٥ قراراً، أي ما نسبته (٣٤٪) من مجمل القرارات. وهنا يأتي دور الجهات الرقابية لتفعيل تلك القرارات والتأكيد عليها. ومما ينبغي التنبيه له هو ضرورة الاستفادة من مكانة المملكة العربية السعودية الاقتصادية كونها إحدى مجموعة الدول العشرين الأقوى اقتصاداً، في تسويق اللغة العربية وتعزيز دورها الحضاري والاقتصادي؛ لاسيما مع الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ التي ركزت على البعد الثقافي واللغوي للمملكة العربية السعودية.

وبناءً على ما سبق، فيمكننا التنبيه على بعض جوانب التقصير الملحوظة في تطبيق السياسات والقرارات اللغوية لا سيما في مجالات التعليم، والإعلام، والمساجد، وسوق العمل من حيث التهاون في استخدام العاميات ودخول اللغات الأجنبية، وكذلك الحال في مجال الاقتصاد والتجارة حيث بات ملحوظا الحضور الطاغى للغة الإنجليزية في المنتديات والملتقيات الاقتصادية، كذلك ازدياد سيطرتها على المشهد اللغوي خاصة في المقاهي والمطاعم. ولذلك لابدّ من الاهتمام بتطبيق السياسات اللغوية، وكذلك تحديث بعض السياسات الحالية لتواكب التطورات الثقافية والفكرية والعلمية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، وفي الوقت ذاته تعزز المكانة اللغوية للغة العربية وتعزز الهوية والانتماء لها.

المراجع:

- السلطان، محمد. (٢٠١٩). الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية. في: اللغة لا تحمي ذاتها، تحرير: عبد الله البريدي. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- العليان، فهد بن صالح. (٢٠٢٢). المشهد اللغوي في مدينة الرياض: دراسة وصفية تحليلية للغة المستعملة في لافتات المحلات التجارية. مجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية وآدابها. ع(٦)، ج(١)، (٢٧٦-٣١٢).
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٤). السياسة اللغوية والتخطيط مسار ونماذج. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- المحمود، محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. ع٣، ص٨-٤٨.
- المحمود. محمود. (٢٠٢٠). السياسة اللغوية السعودية: تحليل ودراسة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٨، ع١٣، ص١٩٣-٢٣٠.
- المسعودي، عبد العزيز & الدخيل، معاذ. (٢٠٢٢). المشهد اللغوي في بريدة. مجلة اللسانيات العربية، ع١٤(١).
- <https://portal.saudicensus.sa/portal>، تعداد السعودية
- Almahmoud, M. (2014). Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Deutschland.
- Almoaily, M. (2012). *Language variation in Gulf Pidgin Arabic*. Unpublished PhD dissertation. Newcastle University, UK.
- Alshammari, W. (2018). *The development of and accommodation in Gulf Pidgin Arabic: Verbal and pronominal form selection*. Unpublished PhD dissertation. Indiana University.

- Cooper, R. L. (1989). *Language planning and social change*. Cambridge:Cambridge University Press.
- Haarmann, H. (1990). Language planning in the light of a general theory of language: a methodological framework. *International Journal of the Sociology of Language*, 1990(86), 103-126.
- Nahir, M. (2003). Language Planning Goals: A Classification, *Sociolinguistics: The Essential Readings*. Eds. Paulston, Christina Brat and G. Richard Tucker.
- Winford, D. (2005). Contact-induced changes: Classification and processes. *Diachronica*, 22(2), 373-427.
- Thomason, S. G., & Kaufman, T. (2001). *Language contact*. Edinburgh: Edinburgh University Press.



شكر وتقدير

يتقدّم مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بوافر الشكر والتقدير لكلّ مَنْ شارك في إنجاز هذا العمل من خبراء وباحثين وجامعي بيانات وفنيين وإداريين وتقنيين وإحصائيين ولغويين، حيث قاموا بأعمال مهمة ومتنوعة في إعداد العمل، فلهم وافر الشكر والتقدير، كما يمتد الشكر إلى:

مُعدّ التقرير:

د. سعيد علي الأصلاح

فريق الإشراف العلمي:

د. عقيل بن حامد الشمري

د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

د. أحمد بن خالد الشريمي

د. علي بن محمد العمري.

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود

أ.د. خالد بن سليمان القوسي

د. حمد بن عبدالعزيز الحمود





هذه الطبعة
إهداء من المجمع
ولا يُسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

